

بسم الله الرحمن الرحيم

البحر الأحمر ونزاعات القرن الافريقي (في التاريخ المعاصر)

الدكتور محمود حسن أحمد خليل

البحر الأحمر ونزاعات القرن الافريقي (في التاريخ المعاصر)

مقدمة :

إن موضوع (البحر الأحمر ونزاعات القرن الافريقي) يعد دراسة إقليمية تعتمد على الكثير من العوامل والعلوم ، شأنها شأن أية دراسة إقليمية . وقد تعمدنا تحاشي الحديث عن الجوانب التاريخية والجغرافية والاقتصادية للبحر الأحمر رغم أهميتها القصوى وارتباطها الوثيق بالبحث ، وذلك لتلافي التكرار طالما أنها واردة في البحوث الأخرى المقدمة للندوة .

وبالإضافة إلى ما سبق ، فقد آثرنا عدم تناول نزاعات القرن الافريقي مفصلة على النحو الذي كتبناه في بحث منفصل بمجلة الدبلوماسية^(١) ، واكتفينا بتناول النواحي السياسية والأمنية للآثار والانعكاسات المتبادلة بين البحر الأحمر والقرن الافريقي الذي اخترنا له مصطلح (المنطقة) بهدف الاختصار ، وأخذناه بمعناه السياسي الذي يشمل شمال شرق افريقيا وما جاوره باعتباره داخلا في قضاياها ومؤثرا فيه ومتأثرا به .

وقد التزمنا بمراعاة الإيجاز غير المخل ، تاركين الإسهاب للمناقشات التي يفترض فيها الحيوية والثراء الفكري والتحليل الدقيق .

والله نسأل التوفيق والسداد .

تمهيد

هناك تعريفات عديدة لمفهوم (القرن الافريقي) ، إذ أنه جغرافيا يعني تلك المنطقة الواقعة على شمال شرق افريقيا في شكل بروز يشبه القرن ، ويمتد من الجزء الجنوبي الغربي للبحر الأحمر إلى الجانب الشمالي الغربي للمحيط الهندي عبر خليج عدن بمساحة قدرها أربعمائة وخمسون ألف ميل مربع . تشمل جمهورية الصومال وحوالي نصف جمهورية جيبوتي وخمس مساحة كل من جمهوريتي كينيا وأثيوبيا^(٢) إلا أنه بسبب تداخل مشاكل هذه الدول مع بعضها ومع الدول المجاورة والتي تؤثر فيها وتتأثر بها سلبا أو إيجابا ، فإن القرن الافريقي قد أصبح دلالة سياسية أكثر من كونها جغرافية ليضم إلى جانب الدول السابقة كل الأقطار المجاورة والقريبة في علاقاتها المختلفة .

والمنطقة تشرف على الجزء الصالح للملاحة في مضيق باب المندب ، وتقع بالقرب من مضيق قناة موزمبيق ، وتطل على خليج عدن وأجزاء حيوية من المحيط الهندي ، وتتمر عليها التجارة الدولية والأساطيل العسكرية . ومنها تنبع مجارى مائية كثيرة ، مثل نهر عطبرة وطوكر والرهد والقاش وستيت وعطبرة والسوبات وجوبا وشبيلي ، والنيلين الأبيض والأزرق . وعليه فإنها غنية بالمياه الوفيرة التي تعد من أهم المصادر المعدنية^(٣) .

ولإدراك القوى الكبرى ، عبر التاريخ ، لمزايا تلك المنطقة فقد أخضعتها لنفوذها وسيطرتها ، وآخرها كان استيلاء فرنسا على جيبوتي ، وبريطانيا على عدن والصومال الشرقي والأوسط ، وإيطاليا على ارتيريا ، إلى أن تم الجلاء عنها ، ومن ثم تنافست عليها القوتان العظميان . والمنطقة زاخرة بسكانها الذين يتجاوزون الواحد والسبعين مليون نسمة^(٤) ويتباينون في انتماءاتهم الدينية والعرقية واللغوية . وعرفت بأنها الملتقى الرئيسي للحضارتين العربية والافريقية ، ومنفذ لنشر الإسلام عبر افريقيا ، والبوابة الشرقية للهجرات العربية وانطلاق الفكر الإسلامى . ولهذا^(٥) (لا يمكن أن ينظر إلى الأحداث والتطورات الأخيرة التي تجري في القرن الافريقي بمعزل عن مجريات الأمور في الوطن العربي ذي العلاقات الثقافية والتاريخية والسياسية والفكرية بعيدة العمق والتأثير على التكوين النفسي والسياسي والثقافي لإنسان القارة الافريقية) .

ونسبة لإشراف المنطقة على أربعة منافذ بحرية ، تتلخص في البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي وقناة موزامبيق ، فإنها أصبحت بمثابة همزة وصل بين شمال العالم وجنوبه ، وشرقه وغربه .

انعكاسات البحر الأحمر على المنطقة

يقول بيير رينوفان Pierre Renoué و جان دوروسيل J.B. Duroseld^(٦) (أن الأرض التي لها واجهة ساحلية ، ذات أفضليات من الناحية التجارية ، فالبحر يقدم تسهيلات في الحركة بثمن بخس في حين أن إنشاء طرق المواصلات البرية باهظ التكاليف ، وهو على الرغم من أخطار الملاحة يؤمن استقرارا أكبر في العلاقات مع الخارج) .

ووفقا للاستقراءات الواقعية ، فإن الدولة تكتسب أهمية أكبر ، إذا ما كانت تشرف على مضيق مائي . وإن كانت مثل هذه الدول تمتاز بالقوة فإنها تنال مزايا عديدة ، وإلا لحدث العكس من جراء ضعفها الذي يغري الآخرين بالاعتداء عليها من أجل الحصول على الفوائد المرجوة ، إذ كما جاء في كتاب مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية : (٧) (تحتل الدولة التي تقطع أراضيها طرق عبور طبيعية ، مركزا خاصا في العلاقات الدولية عندما تكون على قدر من القوة يساعدها على منع استعمال تلك الطرق ، إذ يصبح كل الأجانب الذين يستفيدون من هذا المعبر بحاجة إلى مرضاتها ، وهي مرضاة عظيمة الفائدة ، لأن العبور قد يؤدي إلى استيفاء رسوم ، وقد يصبح مرور الأشخاص والسلع فرصة كسب مواتية لسكان الإقليم ، وبذلك يمكن أن يصبح طريق العبور الطبيعي نقطة جذب ، بل مركز دعم يثبت أركان الدولة . لكن خط الترويج التجاري هذا قد يصبح طريقا للغزو . فإذا ما كانت الدولة ضعيفة وكان جيرانها أقوىاء فإنها تتعرض لأن تصبح ضحية مركزها الجغرافي المفضل) . وكما للمضائق دورها البارز في القوى الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، فإن الجزر قد تحظى بمثل هذا الدور ، وخاصة تلك التي تمكن الدولة من السيطرة على المضائق أو ذات الموقع الإمدادي والإرشادي أو العسكري .

وعلى ضوء ما تقدم ، يتضح لنا أن المنطقة قد اكتسبت كثيرا من أهميتها لوجودها في موقعها الاستراتيجي ولا سيما على البحر ، إذ أن معظم دولها ، كالسودان واثيوبيا وجيبوتي ، تعتمد عليه كلية في تجارتها الدولية لأنها لا تمتلك منفذا بحريا آخر غيره . ولذا فإنها مرتبطة به ارتباطا وثيقا ، ومن ثم لا يمكنها الاستغناء عنه أو التفريط فيه . وتأكيدا لهذا أنشأت عليه موانئ أصبحت من كبريات مدنها حيث أقيم عليها العديد من المشروعات الصناعية والمنشآت الخدمية حتى أصبحت مراكز تجارية متصلة بالعاصمة بطرق مختلفة ، كبورتسودان ومصوع وعصب . أما ميناء جيبوتي فقد وصل إلى مرحلة أهله ليكون العاصمة .

وحتى الصومال وكينيا ، اللذان ينفذان إلى المحيط الهندي ، يشكل البحر الأحمر لهما أهمية قصوى لأنه أنجرى المائي الذي يوصلهما بالغرب بأقصر طريق . وليس هذا فحسب ، بل إن ما

يحدث فيه لا يؤثر على المنطقة وحدها ، وإنما يمتد تأثيره على الملاحة الدولية بأسرها ، مما ينعكس بدوره على الاقتصاد العالمي .

وإن كان السودان لا يجابه مشكلة سياسية في منفذه البحري ، فإن كافة الدول الأخرى بالمنطقة ضالعة في مشاكل من هذا القبيل ، حيث إن كل السواحل الاثيوبية الآن تتبع لأريتريا التي تطالب بالاستقلال .

ولكيلا تفقد أثيوبيا جيبوتي التي تستخدمها في تصدير واستيراد ما يوازي ٨٠٪ من تجارتها الدولية باعتبارها أقرب ميناء لعاصمتها اديس ابابا ، ولوجود سكك حديدية تربط هذا الميناء بالعاصمة ، فإنها حرصت على عدم التفريط فيها حتى لا تكون تابعة للصومال ، إذ من مصلحتها أن تظل مستقلة ، مخافة احتمال مساومة الأخير بتقديم الخدمات التي تنالها الثانية الآن من جيبوتي نظير الحصول على إقليم الأوجادين .

ونسبة لأن البحر الأحمر يخترق السواحل العربية وحدها في المملكة العربية السعودية ، ودولة فلسطين المحتلة ، والجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية وجمهورية السودان وجمهورية جيبوتي واريتريا ، فقد دعا البعض إلى تسميته بالبحيرة العربية^(٨) على أمل وضع استراتيجية عربية مشتركة تخدم مصالحهم . وتلقت أجهزة الإعلام المناهضة للعرب تلك المقولة لدحضها وتحميلها أكثر مما يجب . متكهنة ومستنتجة الأخطار التي قد تترتب إزاء إسرائيل واثيوبيا اللتين تطابقت وجهات نظرهما حيال هذا الموضوع الذي اعتبرته تهديدا مباشرا لهما^(٩) وإن كان عداا الأولى للعرب واضحا ومعروفا ، فإن الثانية قد رأت في هذا تجاهلا لأصلها الأفريقي ولسيادتها على مياهها الإقليمية ولوحدتها الوطنية ، ودعوة لفصل اريتريا عنها ، ولذا أوضح مندوبها في مؤتمر القمة العربي الافريقي الذي عقد بالقاهرة في مارس ١٩٧٧^(١٠) ، (أن هناك حلما لتحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية ، والجزء الوحيد للسواحل غير العربية في هذا البحر في اريتريا) . وفي ذات الوقت قال الناطق بلسان الحكومة الاثيوبية^(١١) (إنها لإهانة لشرف وكرامة كل افريقيا ، أن بعض الدول العربية على البحر الأحمر والبعيدة عنه ، تتجاهل وجود السيادة للدول الافريقية على البحر الأحمر) . وهكذا أخذت الدعوة وجهة مغايرة لتلك التي أريد لها لتضع العرب في مواجهة الافارقة غير العرب .

وفي اعتقادي ، أن كان أولئك نفر يريد استنفار الشعوب العربية وحثها على وضع صيغة قوية تمكنها من السيطرة على هذا البحر في وجه العدو الصهيوني إعتادا على أنه بحر مغلق وفقا للتعريف القانوني الذي يحدده بقوله^(١٢) (يقصد بها البحار والبحيرات التي تحيط بها أراضي دولة أو

أكثر ، ولا يكون لها اتصال بالبحار العامة ، أو يكون اتصالها بها عن طريق مضيق أو بوغاز) ، فإنه لن يصبح عربيا طالما هناك على الأقل دولة غير عربية تشترك فيه . ثم إن الفكرة نفسها لن تخدم غرضا ، نسبة لأن حرية الملاحة الدولية مكفولة شرعا في مياهه وعبر مضائقه الطبيعية .

والجدير بالذكر أن المقولة لم تحظ بتأييد الشرق الذي يرفض التجمعات القومية التي تتعارض مع الأممية التي تتبناها ، كما أنها لم تجد التأييد من الغرب الذي يؤازر إسرائيل . وأرى أنه يستحسن نسيان هذه المقولة وتجاوزها تماما إلى المفيد الذي يحقق الأمن القومي والإقليمي^(١٣) وبالكيفية التي لا تضرها أو تضعف علاقاتها الدولية .

وإسرائيل في حرصها على تأمين تحركها في البحر الأحمر ضد محاولات السيطرة العربية على المضائق والتي أثبتت جدواها إبان حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ م ، وضعت في اعتبارها ضرورة الاستئثار ببعض المواقع الحيوية فيه حتى لا تُحرم من مزاياه متخذة العبرة من الماضي القريب ، الأمر الذي أدى إلى انتقال النزاع العربي - الإسرائيلي إلى المنطقة . وكما قال الدكتور عبد الله السلطان^(١٤) (خلال سنوات الصراع في البحر الأحمر ، وسعت الأقطار العربية وإسرائيل الصراع إلى القرن الأفريقي مضيئة بذلك بعدا جديدا إلى التنافس الاستراتيجي بينها وإلى الصراعات القائمة في المنطقة . ثم أصبح القرن الأفريقي عاملا في الاستراتيجيات العربية والإسرائيلية) .

وهكذا أصبح البحر الأحمر أداة للتنافس بين أطراف القوى المحلية في المنطقة والتي وجد كل منها ملاذه في قوة خارجية تطمح إلى فرض النفوذ والاستئثار بكافة مزايا الموقع الاستراتيجي الذي تضاعفت أهميته بقربها من بعض الجزر ذات الأثر والفعالية في المحيط الهندي ، مثل مدغشقر وموريشيس وسيشل وريونيون وديجوجارسيا وجزر القمر وجزر مضيق موزمبيق ، للدرجة التي اخضعت فيها بعضها منها للاستعمار حتى الآن ، حيث نجد فرنسا في ريونيون ، وباس دي انديا ، وجوان دي نوفا ، وبوربا ، وجلوريوس^(١٥) ، والولايات المتحدة في ديجوجارسيا الشهيرة التي تطالب بها موريشيس بعد أن فصلتها بريطانيا عنها في عام ١٩٦٦ م - أي قبل منحها الاستقلال بستين - وأجرتها لأمريكا لمدة خمسين عاما بعد أن هجرت سكانها إلى موريشيس .

وإزاء هذا الوجود الاستعماري وضعف إمكانات الجزر حديثة الاستقلال^(١٦) ، أصبحت هذه الجزر تشكل خطرا لا على نفسها فحسب ، ولا على المنطقة وحدها ، بل على العالم كله ، حيث استغلت لتكون مسرحا للصراعات الدولية .

أثر نزاعات المنطقة على البحر الأحمر

لا شك أن العلاقة ما زالت وطيدة بين الموقع والسكان ، إذ أن تجانس السكان وارتفاع وعيهم وقوة إمكاناتهم تساعد على الاستقرار القومي ، على عكس التباين والتخلف والعوز . وعليه فإن التدخل الأجنبي تزداد احتمالاته في المنطقة الاستراتيجية التي تعاني من ضعف إمكاناتها وقدراتها وتعتمد على غيرها في إرساء قواعد أمنها واقتصادها . وكذلك الحال إذا ما كانت سببا يهدد باختلال توازن القوى الدولي .

وإذا ما نظرنا للمنطقة ، نجدها في غاية الأهمية للعالم كله . ولذا أصبح من العسير قبول إحدى القوتين للأخرى لتنفرد بمزاياها .

وهكذا تضافرت العوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية في اضرام نار الخلافات في المنطقة وإعطائها الصبغة الدولية ، منذ أن نالت أقطارها الاستقلال أو حتى قبيل هذا التاريخ ، إذ بمجرد استشرافها للاستقلال بعد فترة استعمارية طويلة ، نبتت بذور النزاعات الكامنة ، كما في السودان والصومال واثيوبيا وجيبوتي . وفي ذات الوقت أخذت هذه النزاعات طابعا إقليميا إثر اتساع نطاقاتها وتعدد أطرافها بسبب الحدود السياسية وما يتعلق بالسيادة . وكمثال لهذا ، نرى أن الصومال وحده يصارع في ثلاث جبهات ، حيث يطلب إقليم اوجادين من اثيوبيا ، والإقليم الواقع في جنوبه الغربي من كينيا ، كما يود الحصول على جيبوتي . وأثيوبيا أيضا تدخل في جبهتين ، إحداهما مع الصومال بشأن الاوجادين ، والأخرى مع اريتريا التي تنادي بالاستقلال والتحرر منهما .

ونسبة لوجود عوامل تلاق عرقية أو دينية أو حضارية بين بعض مجتمعات المنطقة ، فإن هذا التلاقي يوحدتها ويؤلف بينها رغم وجودها في أكثر من دولة . والأقلية منها تسعى دائما للانجذاب إلى الأغلبية ، وتؤيدها في قضاياها . ولذا فإن نزاعاتها المحلية تتحول إلى إقليمية بصورة تلقائية ، كمشكلة جنوب السودان التي تستقطب اثيوبيا ، ومشكلة اريتريا التي تجذب السودان ، وموضوع جيبوتي الذي استدعى تعارض الصومال مع اثيوبيا.

ويبدو أن النزاعات الدائرة في المنطقة قد أفرزت عدة آثار سلبية على دولها التي لم تثبت على اتخاذ سياسة مقتدرة تخدم أغراضها وتحقق طموحاتها المشروعة بإرادة حرة ، طالما أنها في صراعات دائمة مما يدفعها إلى التوجه لأحد المعسكرين . وبالتالي نالت كل من القوتين العظميين موطئ قدم في بعضها ، وكلما فقدت موقعا حازت على البديل لتحظى منه بالتسهيلات العسكرية في الموانئ والمطارات ، وإجراء المناورات المشتركة ، حتى أصبحت المنطقة بؤرة مضرمة بالصراعات ،

وبتناقض الإرادات ، وباختلاف المصالح ، وحافلة بسباق التسلح ، وميدانا لحرب الوكلاء الذين ينوبون عن القوتين العظميين في العمليات الحربية وفي نشر ايديولوجيتيهما السياسية والاقتصادية .

وقد استفادت القوتان العظميان من الخلافات الايديولوجية والعرقية والدينية والحدودية الزاخرة في المنطقة ، ووجدتا مدخلا مناسباً باستغلال أحدهما أو أكثر لتحقيق ما يتوافق مع فلسفاتهما وأهدافهما .

فمن الملاحظ ، أن بالمنطقة تناحرات عقائدية بين المسيحيين والمسلمين حيث أن غالبية الشعب السوداني والصومالي والاريتري والجيبوتي مسلم ، والعكس صحيح في اثيوبيا وكينيا ، والتنافس على أشده بين حركات التبشير الإسلامي والتنصير المسيحي ، وما يزيد من هذا التناحر ، وجود المنطقة بين نقطتي التقاء الديانتين ، إذ يغلب الطابع الإسلامي في شمالها بالسودان ، كما في شرقها بالجزيرة العربية ، في حين يسود الطابع المسيحي في جنوبها بتنزانيا وموزمبيق ، وفي غربها بكينيا ويوغندا .

ثم هناك الصراعات العرقية ، بوجود عشرات العناصر المتمثلة في مئات القبائل التي لم تنصهر بعد في بوتقة القومية ، وما زالت محتفظة بكياناتها الخاصة بشعور من الرفة والسمو على غيرها ، أو الإحساس بالاضطهاد منها ، بالإضافة إلى محاولة كل عنصر قبلي لاستقطاب العناصر المماثلة لها في الأقطار الأخرى والاستعانة بها في خصوماتها والزج بها في خضم مشاكلها ، إلى أن كثرت الأطراف المشاركة .

وكثيرا ما أراد البعض^(١٧) إقحام العرب في هذه الصراعات واعتبارهم عنصرا مواليا للصومال وجيبوتي واريتريا ، بحكم انتماء شعبيهما للعرب والإسلام . وهم بهذا يهدفون إلى وصم العرب بالتعنصر ، مع أنهم أبرياء من هذا الاتهام الذي يرفضه الإسلام وينهى عنه .

والملاحظ أن الدول العربية قد انقسمت على نفسها حيال هذه النزاعات منذ إنشائها ، وظهرت ثلاث مجموعات . إحداها آثرت الحياد ، في الوقت الذي انحازت فيه كل واحدة من المجموعتين إلى جهة بعينها . وهذا دليل قاطع ينفي الافتراءات التي سبقت عمدا للإشاعة بالسمعة العربية . وقد انساق بعض الكتاب لتلك الدعاية المغرضة ، ودرجوا على ترديدتها رغم أنها لا تستند على الحقيقة ولا تتوافق مع مرتكزات السياسة الخارجية لكل الدول العربية ، وإنما تثير القلاقل والفتن

بين شعوب المنطقة ودولها ، وتدفع اثيوبيا للتضامن مع إسرائيل لمواجهة الخطر العربي المزعوم . وليس هذا فحسب ، بل تلتقي السياسة الامريكية والسوفيتية مع هذا التضامن لخدمة سياستهما الهادفة إلى القضاء على القومية العربية ومحاربة الإسلام .

ومن الواضح ، أنه كان في الإمكان تفادي كثير من نزاعات المنطقة لو عملت السلطات الاستعمارية على إذابة عوامل التنافر إبان حكمها ، أو أقامت الحدود السياسية للدول عند الجلاء عنها طبقا لهذه الاعتبارات . إلا أنها قد غرست بذور الخلافات وزادتها أوارا ، بوضع تلك الحدود السياسية على أسس هندسية محضة تنم عن سوء قصد ، لأنها تجاهلت عدة اعتبارات ضرورية ، ولم تراع وحدة البيانات الاجتماعية والاقتصادية ، ومزقت الكثير من القبائل ليتبع كل قسم منها إلى دولة لتتباين أوطانها رغم أنها رعوية متنقلة عبر أراضيها التقليدية سعيا وراء الماء والكأ لماشيته التي تمثل عصب الحياة والاقتصاد لها . وما زالت هذه القبائل لا تعترف بالحدود السياسية كحاجز يمنعها من تحركاتها وتعددها شيئا دخيلا عليها ولا يتماشى مع متطلباتها ، كما هو الحال مع بعض قبائل غرب الصومال التي ترى في الأوجادين امتدادا طبيعيا لأراضيها التي لا تستغني عنها في ظل أوضاعها الراهنة ، لما فيها من الأنهار التي تمددها بالمياه اللازمة في زمن الجفاف بمواقعها الشرقية.

ونتيجة لكل هذه العوامل السلبية ، فقد وُضعت دول المنطقة في موقف لا تحسد عليه منذ استقلالها ، لتبقى قابضة في خضم المشاكل التي تكبلها وتعيق تقدمها وتستنزف طاقاتها وقدراتها ، الأمر الذي دفعها دوما إلى الاستعانة بمساعدات القوى الكبرى حتى تتمكن من منازلة خصومها بدلا من كسب صداقات حسن الجوار معها ، واستنزاف الجزء الأكبر من الدخل القومي في الآليات والمعدات القتالية بدلا من التنمية ، في حالة من السباق في التسليح دونما تلازم مع التقدم في الجوانب المختلفة أو حتى لما يكفل لها السلام والاستقرار ، مما يفقدها الكثير من الحرية والاستقلالية في اتخاذ القرار كنتيجة طبيعية للحاجة والعوز ، إذ كما قال الإمام علي بن أبي طالب : ^(١٨) (استغن عن شئت تكن نظيره ، واحتج إلى من شئت تكن أسيره ، وأحسن إلى من شئت تكن أميره) .

ومن جراء انشغال دول المنطقة في نزاعاتها الداخلية والإقليمية ، دخلت في محاور سياسية وفتحت المجال للتدخلات الدولية ، فازدادت نزاعاتها تضخما واستعصت على الحل الدبلوماسي ، حتى في منظمة الوحدة الأفريقية التي عجزت عن إرساء اتفاقات مرضية للجهات المعنية لتأثرها بسياسات المحاور .

ولا شك أن جعل اثيوبيا دولة لمقر المنظمة أعطاها مكانة إضافية ضاعفت من ثقلها في المحافل الإقليمية والقارية والدولية ، مما أدى إلى تقلص فرص النجاح في اتخاذ الحلول الناجعة لقضايا

خصوصها ، وخاصة لان المنظمة في عامها الثاني قد أبدت رأيها في النزاعات الحدودية في افريقيا ، وأكدت على احترام الحدود السياسية وفق ما تركه المستعمرون ، على أن تسوى الخلافات بالطرق الدبلوماسية وبالقنوات الشرعية . فتعصد موقف اثيوبيا أمام الصومال واريتريا .

وإزاء ضعف الإمكانيات الذي تعاني منه دول المنطقة ، استغلت القوتان العظميان الموقف لتحقيق أهدافهما الاقتصادية والسياسية والأمنية . وكل منهما تحاول تقليص دور الأخرى والحد من نفوذها والنيل من استراتيجياتها ، لتستحوذ على أكبر قدر من المصالح الذاتية وفقا لنظرية الصفر Zero Sum Game - طالما أن فوائدها تتضاعف تبعا للخسارة التي يمنى بها الخصم .

وقد تحولت خلافات المنطقة لتجسد صراعا دوليا ، في صيغة حرب باردة توشك أن تتحول إلى حرب ساخنة . والمنطقة إذ كانت من ضمن مسببات الحرب العالمية الثانية ، فيجب عدم الاستهانة بها أو الاستخفاف بأحداثها طالما يمكن تحويلها إلى خطر حقيقي للسلام الدولي إن لم تتم معالجة قضاياها بحكمة وروية .

دور القوتين العظميين في المنطقة

إن القوتين العظميين إذ تهدفان إلى التحكم في العالم بأسره ايدولوجيا وعسكريا ، من أجل تحقيق مصالحهما الذاتية في المقام الأول ، تبرران سلوكهما برغبتهما في إشاعة السلام والتعاون الدولي ، وكل منهما تعارض الأخرى في نهجها وأسلوبها ونظرياتها ، وتزداد رغبتها في الاستئثار بالمواقع الاستراتيجية التي تزيدها قوة وتتيح لها القدرة للضغط على القوى الأخرى .

ومن خلال تتبع الأحداث الدولية ، نجد أن مجريات الأحوال في المنطقة أكثرها بيانا لسياسات القوتين العظميين غير الثابتة والقائمة على مبدأ المصلحة ، إذ رغم ثبات عوامل النزاعات فيها ، فإن موقف الاتحاد السوفيتي قد خضع للتغيير الكلي ، لمجرد حدوث تعديلات في النظم الحاكمة وتوجهاتها السياسية . إذ بعد أن كان مؤيدا للقضية الاريترية في الأمم المتحدة ، إبان عرضها على الجمعية العامة (١٩) ، ومؤكدا على ضرورة استقلالها ، ومضى مناصرا للثورة الاريترية في سني كفاحها ضد النظام الأثيوبي الامبراطوري ، فإنه قد تخلى عن مبدئه والتزاماته المادية والأدبية ، وانحاز إلى اثيوبيا التي انتهجت الفكر الماركسي ، واتخذت ذات الأسلوب مع الصومال . فتنصل عن مؤازرة القضيتين الصومالية والاريترية رغم ثباتهما ، واستغل الفرصة التي سنحت له في اثيوبيا ومن تغير المعادلات المحلية والدولية ، وأصبح عدو أمس صديق اليوم كما صار صديق أمس عدو اليوم .

وباعتبار المنطقة أقرب للاتحاد السوفيتي من الولايات المتحدة ، فإن الأول يمكنه الوصول إليها في زمن أقل كما برهنت التجربة عند تدخله لصالح اثيوبيا في حربها ضد الصومال عام ١٩٧٨ م ، مما أدى إلى لفت انتباه الثانية التي رأت من الضرورة تلافي خطر بعدها النسبي بتكوين القوات السريعة الانتشار ، والاستعانة بالقواعد والتسهيلات العسكرية .

ودول المنطقة إذ تؤكد حرصها على ضرورة الابتعاد عن الصراعات الدولية ، إلا أنها في الواقع قد منحت للقوتين العظميين حق التدخل تحت ستار الاتفاقات والمعاهدات والمساعدات . فنالت كل منهما القواعد أو التسهيلات العسكرية في الدول المتعاونة معها والمتجهة إليها ، حتى إذا ما غيرت تلك الدول هذه التوجهات سارعت القوة العظمى إلى تبني نظم الحكم الجديدة المواتية لها . إذ بعد أن كانت للولايات المتحدة قواعدا في كاجينو ، والتسهيلات في المواني البحرية والجوية بأثيوبيا هيلاسلاسي ، حصلت على نفس المميزات في الصومال عقب توجه اثيوبيا للماركسية . والاتحاد السوفيتي كان يحظى بذات الامتيازات في الصومال إلى أن حرم منها في عام ١٩٧٧ م إثر تأييده لأثيوبيا .

وبعض قادة المنطقة لا يرى غضاظة أو خطأ في منح التسهيلات العسكرية ولا يعده نيلا من السيادة والاستقلال ما دام يتم برضاه وبمحض اختياره . وفي هذا الصدد يقول الرئيس الصومالي سياد بري : (٢٠) كانت تأتي العديد من القطع البحرية من امريكا وفرنسا وروسيا للتزود بالوقود والاستفادة من المواني الصومالية . ونحن نعتقد ، بل نؤمن ، بأن هذا لا يتعارض مع سياسة عدم الانحياز التي تؤمن بها الصومال منذ استقلالها . وأريد أن اقول بأن التسهيلات ليست كالقواعد العسكرية التي لدى البعض . وهذا الموقف ثابت ، ونحن نعرف أن البواخر والسفن في جميع أنحاء العالم تأتي وتذهب ، وليس معنى ذلك وجود أي نوع من التسهيلات الخاصة المقدمة للبعض . وأقول بأن ما يقال حول هذا الموضوع إنما هو مجرد شائعات لا تهدف إلا إلى الإضرار بالصومال وسياسته الحيادية) . وهو هنا يفرق بين التسهيلات والقواعد ، ويقبل الأولى ولا يعدها متعارضة مع الاستقلالية وسياسة عدم الانحياز ، مثلما قال البعض ومنهم الدكتور عبد الله النفيسي (٢١) .

ويلاحظ أن بالمنطقة والمواقع القريبة منها وجودا عسكريا مكثفا في هيئة أساطيل حربية وحاملات للطائرات المقاتلة ، بالإضافة إلى القواعد السوفيتية والأمريكية والبريطانية والفرنسية .

والاتحاد السوفيتي قد وضع ثقله على الطرف الشمالي للمنطقة عند مضيق باب المندب شرقا وغربا ، بعد أن كانت هذه البقعة تحت النفوذ الغربي — الأمريكي في اثيوبيا ، والبريطاني في عدن — وفي ذات الوقت أصبح للولايات المتحدة مكانة أكبر في الجانب الجنوبي بعد أن كان في الشمال ، ليتم تبادل الأدوار بين القوتين العظميين اللتين أحالتا المنطقة إلى ساحة لسباق التسلح (٢٢) رغم صعوبة — إن لم يكن استحالة — دخولهما في حرب المواجهة التي تهدد البشرية كلها بالخسائر الجسمية .

أمن المنطقة

نتناول الأمن هنا بمفهومه الشامل الذي لا يقتصر على معناه العسكري التقليدي ، وإنما يمتد ليتضمن النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، إذ كما قال الدكتور بطرس بطرس غالي : (٢٣) أن مفهوم الأمن لا يمكن أن ينحصر معناه في مجرد التحرر من التهديد العسكري الخارجي ، كما لا يمكن تحديد كيانه بسلامة الوطن وأراضيه أو بسيادته فقط ، وإنما يمتد هذا المفهوم إلى آفاق أوسع ليشمل معاني الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، حيث أن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي) . وهو يهدف إلى توافر السلام وأحداث التنمية الكاملة في شتى المجالات (٢٤) لإشباع متطلبات المواطنين بالمستوى المناسب الذي يتلاءم مع طموحاتهم ويتوافق مع إمكاناتهم ، وحمايتهم في أنفسهم وممتلكاتهم وحقوقهم ، وحماية الممتلكات العامة وصون الاستقلال والسيادة والمحافظة على القيم الفاضلة ومحاربة الفساد ، وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية وتطوير العلاقات الدبلوماسية على مرتكزات سليمة في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ، ورفع المستوى العسكري للقوات المسلحة كما وكيفا .

وعلى ضوء ما تقدم فإن دول المنطقة كانت تأخذ على عاتقها التحرر من الاستعمار ، وناضلت حتى نالت الاستقلال ، إلا أنها ما زالت تتعثّر في تجاوز هذه المرحلة التي لم تكن غاية في ذاتها . ولذا فإن معدلاتها التنموية السنوية كانت ضئيلة ، لأن الكثير من جهودها وقدراتها انحصرت على حل نزاعاتها المحلية والإقليمية دون جدوى ، كنتيجة منطقية لتعدد الإرادات وتعارض الأهداف . وبالتالي لم تتجسد الوحدة الوطنية الحقيقية ، لتباين الانتماءات والولاءات في ظل ظروف اقتصادية عالمية قاسية ازداد فيها البون اتساعا بين دول الشمال والجنوب ، لتبقى الأولى متمتعة بتقدمها والثانية قابعة في تخلفها لأنه بدأ من الصفر في بنياته الأساسية التي تستغرق الوقت الطويل والجهد الكبير والمال الكثير . ولذا فإنها تجابه النزاعات مثلما تواجه قضايا التنمية ، وهي لا تملك ما يلبي مطالبها الضرورية ، الأمر الذي دفعها للاستعانة بالقروض الخارجية التي تخصص نسبها الكبرى

لشراء السلاح . وبالتالي تتراكم عليها الفوائد المركبة وتعجز عن السداد في المواعيد المحددة فترتفع تكاليف المعيشة ويتدنى الإنتاج . وإزاء هذه الظروف تجد هذه الدول ملاذها في القوتين العظميين اللتين تقدمان لها المساعدات والمنح والقروض التي استخدمت مدخلا لانتقالهما إلى المنطقة والبقاء فيها والتأثير في أحداثها .

وبالإضافة إلى تلك العوامل السابقة التي ساعدت على ضآلة معدلات التنمية في المنطقة ، فهناك مسببات أخرى تمثلت في عدم استتباب نظم الحكم فيها ، ومن ثم عدم ثبات سياساتها وخططها إلى جانب الهنات التي جابهت محاولات جذب رؤوس الأموال الأجنبية للمشاريع الاستثمارية .

ونتيجة لما تقدم ، لم تتمكن دول المنطقة من تحقيق النجاح المنشود لأنها القومي الذي يتضمن المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية .

خاتمة

من النقاط الواردة في البحث يمكن الوصول إلى الأهمية الجغرافية والسياسية والأمنية التي تتمتع بها المنطقة بحكم موقعها الاستراتيجي ، مما يستوجب مضاعفة الجهود للحفاظ عليها بعيدة عن الصراعات الدولية ، لاسيما وأنها زاخرة بنزاعاتها المحلية والإقليمية القائمة على الخلافات العرقية ، والدينية ، واللغوية ، والحدود السياسية التي تستغلها بعض القوى مدخلا لها إلى المنطقة ، علاوة على أن هذه النزاعات تستنزف إمكانات دول المنطقة وتصرفها عن التنمية مما أدى إلى حاجتها المستمرة للمساعدات الخارجية التي تحد من حريتها واستقلالها .

وفي تصورنا . أن تحقيق التفاهم الإقليمي لا يحتاج بالضرورة إلى التجانس السكاني إذا ما توافر الوعي المستنير والهدف المشترك . ولذلك فإن وجود بعض التباينات بين دول المنطقة يجب أن لا يقف عائقا في سبيل ترابط شعوبها وتنسيق سياساتها ، ما دامت لمعظمها أصول تنتمي لأكثر من دولة . ولذا فإن الحاجة ماسة لإنشاء منظمة إقليمية لدول البحر الأحمر ، مقفولة العضوية وعامة التخصص ومحددة الأهداف للعمل في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والفنية والعسكرية ، بما يكفل السلام والاستقرار والحرية والتقدم ، والعمل على خلق التفاهم وتنمية التعاون بين دول المنطقة . وهي بالطبع لا تمثل تكتلا أو محورا أو تحالفا موجهها ضد جهة معينة ، بل إنها تنسق أعمالها في إطار مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ، لأنها تضم دولاً عربية وأفريقية .

وهناك عدة عوامل قد تؤدي إلى نجاح هذه المنظمة ، ومنها التقارب الجغرافي والتاريخي والحضاري والاجتماعي والثقافي والمصالح المشتركة لمعظم دولها .

المراجع

- ١ — راجع : د. محمود حسن أحمد خليل ، حقيقة الصراع في القرن الأفريقي ، مجلة الدبلوماسية ، العدد الثالث ، ١٩٨٣ ، ص ص ٨٠ — ٨٦ .
- ٢ — راجع : صلاح الدين حافظ ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٤٩ ، الكويت ، ١٩٨٢ م ص ٧٢ وكذلك جريدة السياسة ، عدد ١٣/٩/١٩٨٣ م .
- ٣ — Dr. Mustafa, Zaki, Red Sea resources The Red Sea Arab research centre, London, England 1984, P. 8
- ٤ — آخر الاحصاءات السكانية لدول المنطقة في الثمانينات بلغت بالتقريب كما يلي : السودان ١٨ر٩ مليون . الصومال ٣ر٩ ، كينيا ١٥ر٨ ، اثيوبيا ٣٢ر٤ ، وجيبوتي ٤ر٠ .
راجع :
- Paxton, John, The Statesman's Year - book 120 edition, St. Martin's New York, U.S.A. p. 414, 446, 754, 1066, 1121.
- ٥ — أسعد غوثاني ، أحداث القرن الأفريقي وحقيقة الصراع الأرتيري — الأثيوبي ، دار الحرية ، بغداد ، العراق ، ١٩٨٠ ، ص ٦٠ .
- ٦ — بير رينوفان وجان دوروسيل ، مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية ، مترجم ، منشورات عويدات ، ط ٢ ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٢ ، ص ٢٨ .
- ٧ — المرجع السابق ، ص ٣٢ .
- ٨ — Lucas, Noah, Israeli policy in the Red Sea, The Red Sea, Op cit, p. 154
- ٩ — محمود توفيق محمود ، مجلة السياسة الدولية ، عدد يوليو ١٩٧٩ ، ص ٣٧ .
- ١٠ — Spencer, John H., Ethiopia, the Horn of Africa, and U.S.A. policy, Institute for foreign policy analysis, Massachusetts, U.S.A. 1977, p. 49
- ١١ — Ibid, p. 49 .
- ١٢ — د. محمد حافظ غانم ، محاضرات عن النظام القانوني للبحار ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، مصر ، ١٩٦٠ ، ص ٢٩ .
- ٢٧ن
- ١٣ — د. محمود حسن أحمد خليل ، الموجهات الفاعلة لسياسات البحر الأحمر ، مجلة الدراسات الدبلوماسية ، العدد الرابع ، ص ١٠٢ .
- ١٤ — د. عبد الله عبد المحسن السلطان ، البحر الأحمر والصراع العربي — الإسرائيلي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٤ م ص ٢٠٠ .
- ١٥ — فصلت هذه الجزر من مدغشقر قبل حصولها على الاستقلال من فرنسا . ولمزيد من التفاصيل راجع : حلمي شعراوي ، افريقيا .. قضايا التحرر والتنمية ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨١ م ص ٢٥٢ .
- ١٦ — استقلت موريشيس في سنة ١٩٦٨ ، ومدغشقر في عام ١٩٧٥ ، وسيشل في العام الذي تلاه .
- ١٧ — صلاح الدين حافظ ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .
- ١٨ — مجلة الحرس الوطني ، العدد ٢٩ ، ص ١٧١ .
- ١٩ — عرضت القضية الاريتيرية على الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ١٩٥٠ م .
- ٢٠ — جريدة الجزيرة ٥ صفر ١٤٠٢ هـ .
- ٢١ — مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٧ ، يوليو ١٩٧٤ ، ص ١٠١ .
- ٢٢ — بركت هابتي سيلاسي ، الصراع في القرن الأفريقي ، مترجم ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٠ ، ص ١٨١ .
- ٢٣ — مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٩ ، يناير ١٩٨٥ ، ص ٨٢ .
- ٢٤ — راجع : د. عبد الله عبد المحسن السلطان ، مجلة الحمامة ، العدد ٧٠٢ ، ١٩ مايو ١٩٨٢ ، ص ص ١٠٩ — ١١٤ .